**المحاضرة 05: قضايا الإصلاح الإداري.**

يعتبر الإصلاح الإداريوسيلة لتحسين الأداء وليس غاية بحد ذاته فهو كما أسلفنا إستراتيجية، يتمن اعتمادها لتصويب المسار الإداري ومن خلال تبرز مجموعة من القضايا التي تستدعي إجراء إصلاحات لمعالجة هذه الإختلالات التي تحول دون السير الحسن للعمل الإداري وتقلل من فعاليته في:

**1- إعادة هيكلة الإدارة العامة**: يثبت مسار تطور الإدارة العامة الحديثة خلال الثلاثين سنة الماضية أن الاتجاهات الدولية المعاصرة في الإصلاح الإداري تطرح تجاوز الرؤية الأيديولوجية التقليدية وجعلها كآلية لتغيير القطاع العام، وهنا طرحت مسألة تحديث الإدارة العامة في أجندة الإصلاح الإداري في الكثير من الدول ولذلك اتجهت أغلب الدول إلى تحويل الإدارات المركزية إلى وكالات، تأخذ بصفة تقريبية بخصائص إدارة الأعمال وبتعزيز استقلاليتها داخل نطاق الدولة[[1]](#footnote-2). وفي هذا الصدد يرى كل من "دايفيد أوزبورن" و"تيد غايبلر" أن إصلاح القطاع العام لابد أن يستند إلى فلسفة جديدة تتمحور حول فكرة إعادة اختراع الحكومة، التي تدعو إلى التحفيز بإيجاد حلول خارج نطاق القطاع العام بالتقليص من عدد الموظفين لترشيد الإنفاق والمحافظة على الميزانية وبالزيادة من الضرائب وإقحام القطاع الخاص من خلال إيجاد صيغ للتعاقد معه في تقديم خدمات أفضل، ولهذا فإن الشراكة بين القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاون بين الحكومات المحلية والوطنية لها دور أساسي في تحقيق المهام الرئيسية للدولة [[2]](#footnote-3).

**1- تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن:** تختلف الإدارة العامة عن إدارة الأعمال بأنها معنية أكثر برضى المواطنين عموما فهي لا تسعى للربح بل لتقديم الخدمات العمومية جدية بطريقة تقلل من البيروقراطية لاستعادة ثقة المواطن بالإدارة والتي تدل على وجود خلل في علاقة الإدارة بالمواطن يتحه الإصلاح الإداري تأخذ اتجاها جديدة تقوم على جعل الإدارة تقدم خدمات جيدة للمواطنين وبهذا أصبحت مسألة تحسين العلاقة بين الإداريين والمواطنين أحد أهم أهداف برنامج الأمم المتحدة التي تدعو إلى "إعادة تشكيل الحكومة"، بجعل الإدارة العامة والحكومة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين، وفي هذا الشأن برزت مفاهيم وأفكار جديدة تمحورت حول فكرة إعادة تشكيل الحكومة من خلال بلورة إدارة عامة أكثر استجابة وخضوعا للمساءلة وسبل تحقيقها في إطار الحكم الديمقراطي[[3]](#footnote-4). ومن هنا نجد أن مفهوما الديمقراطية والإدارة العامة يجتمعان معا لتكريس حقوق المواطن ولهذا فقد أنشأت السلطات الإدارية لتحقيق هذا المبتغى.

**3- مواجهة الفساد الإداري:** تعتبر قضية الفساد الإداري ذات علاقة وطيدة بالإختلالات الموجودة داخل الجهاز الإداري، والناتج عن إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو حصول على امتياز غير مستحق من أموال الدولة، في هذا الصدد اتجهت العديد من تجارب الإصلاح الإداري إلى معالجة قضية الفساد بالنظر إلى الأخطار التي تترتب عنه، حيث تم في هذا الصدد إعتماد أنظمة إدارية ترتيبات وتسييرية جديدة من أجل ضمان الشفافية والنزاهة، وهنا نجد إقحام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المجال الإداري كآلية لمكافحة هذه الظاهرة من خلال رقمنة كل ما يتعلق بالتعاملات الإدارية والمالية بما يسهل من مسائلة الإدارة وتقييم أدائها.

1. - Gérard Timsit.op cit .p 299. [↑](#footnote-ref-2)
2. - ديفيد أوزبورن وتيد غايبلر، إعادة اختراع الحكومة، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، دار العبيكان ، الرياض( السعودية)، 2010، ص47-61. [↑](#footnote-ref-3)
3. - Guido Bertucci. Public Administration and Democratic Governance (Governments Serving Citizens). A United Nations Publication. New York. 2007. P02. [↑](#footnote-ref-4)